

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/SF/2004/2  
23 June 2004

ARABIC  
Original: ENGLISH, FRENCH  
AND SPANISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

المحفل الاجتماعي

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الولاية المنصوص عليها في قرار اللجنة

اللجنة الفرعية ١٤/٢٠٠٣

المحفل الاجتماعي: الفقر والفقر الريفي وحقوق الإنسان

مذكرة معلومات أساسية من إعداد المفوض السامي

لحقوق الإنسان

١- المحفل الاجتماعي هو مبادرة من لجنة الأمم المتحدة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وهو يعمل كمحفل لأجل ما يلي:

- (أ) تبادل المعلومات عن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلاقتها بعملية العولمة؛
- (ب) متابعة حالات الفقر في جميع أرجاء العالم؛
- (ج) اقتراح معايير ومبادرات ومبادئ توجيهية وتوصيات أخرى لعرضها على لجنة حقوق الإنسان وغيرها من هيئات حقوق الإنسان؛
- (د) متابعة الالتزامات المعلنة في المؤتمرات العالمية الرئيسية وفي مؤتمر قمة الألفية، فضلاً عن تقديم توصيات إلى المؤتمرات القادمة.

وسيعقد المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٤ في يومي ٢٢ و٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في جنيف<sup>(١)</sup>، قبل بدء الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية في ٢٦ تموز/يوليه مباشرة.

٢- وقد نوقشت فكرة عقد محفل اجتماعي منذ ١٩٩٧ استجابة للشواغل بشأن تأثير العولمة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان القصد منه أن يكون محفلاً في إطار منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للحوار فيما بين العناصر الفاعلة ذات الصلة، بمن فيها العناصر الفاعلة غير الممثلة عادة في محافل الأمم المتحدة. وهكذا فعلاوة على الدول، وأعضاء اللجنة الفرعية، والمنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيشمل المشاركون منظمات شعبية، وخاصة منظمات تمثل أشد الفئات فقراً وتهميشاً، والقطاع الخاص. ونظراً لدور اللجنة الفرعية، الذي دأبت على تأكيد لجنة حقوق الإنسان، "بوصفها هيئة للبحث والتفكير" داخل منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يمكن للمحفل الاجتماعي أن يكون بمثابة "حلقة فكرية" للجنة الفرعية تبحث المسائل المتعلقة بولايتها.

### موضوع المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٤

٣- قررت اللجنة الفرعية في قرارها ١٤/٢٠٠٣ أن تركز الدورة المقبلة للمحفل الاجتماعي على العلاقة بين الفقر الريفي وحقوق الفلاحين والمجتمعات الريفية الأخرى. وفي الوقت ذاته طلبت اللجنة الفرعية من مجموعة مكونة من خمسة من أعضائها أن تعد ورقة عن ضرورة وضع "مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع". ونظراً لأن معظم الفقراء في العالم يقطنون في مناطق ريفية، ارتأى منسق المحفل الاجتماعي أن يكون اجتماع المحفل في عام ٢٠٠٤<sup>(٢)</sup> مساهمة في النقاش المتعلق بضرورة

استحداث هذه المبادئ التوجيهية بتركيزه على موضوع "الفقر والفقير الريفي وحقوق الإنسان". وبالتالي، سيشكل تقرير الخبراء وثيقة معلومات أساسية للمحفل الاجتماعي، كما ستوفر التوصيات والاستنتاجات النهائية للمحفل الاجتماعي الأساس لمناقشات اللجنة الفرعية بشأن هذا الموضوع أثناء دورتها السادسة والخمسين.

### تنظيم المحفل الاجتماعي

٤- سينظّم المحفل الاجتماعي حول أربعة أفرقة، يعالج كل منها أبعاداً مناسبة من الإسهام الذي يمكن أن يقدمه نهج حقوق الإنسان إزاء الحد من الفقر. وسيشمل المتكلمون في الأفرقة ممثلين من منظمات دولية ومنظمات شعبية، ومنظمات غير حكومية وخبراء أكاديميين. وسيضم كل فريق مقررًا سيقوم بتلخيص وتحديد العناصر الرئيسية في المناقشات من أجل تبادلها في الجلسة النهائية.

٥- وسيجتمع المحفل الاجتماعي في شكل جلسة عامة. وستوجه دعوات الحضور للحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، وممثلين من القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن منظمات شعبية. وسيقدم أعضاء الأفرقة عروضاً يعقبها نقاش عام. وسيقدم الرئيس تقرير المحفل الاجتماعي، الذي يتضمن توصيات، إلى الدورة المقبلة للجنة الفرعية.

### الجلسة الافتتاحية

#### الفريق ١- الفقر وحقوق الإنسان: تمكين الفقراء

٦- تشكل الظروف التي يضطر الفقراء إلى العيش فيها حرماناً من حقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحق في الحياة. واعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الحد من الفقر أمر يهدف أساساً إلى تمكين الفقراء، وتوسيع نطاق حريتهم في الاختيار والتصرف بحيث يتمكنون من العيش في كرامة. وتمكن حقوق الإنسان الأفراد بمنحهم مستحقات تلقي التزامات قانونية واجتماعية وسياسية على عاتق الآخرين. ويمكن للتمتع بحقوق الإنسان أن يساعد على تحقيق المساواة في توزيع السلطة وممارستها داخل المجتمعات وفيما بينها. ويهدف هذا الفريق إلى تعميق فهم الطرق التي تمكن بها حقوق الإنسان الناس من التغلب على فقرهم. وسيركز على مفهوم وممارسة التمكين كاستراتيجية لانتشال الناس من الفقر؛ وسينظر في فرص وعوائق تمكين الفقراء من خلال استراتيجيات تهدف إلى تحسين فرص استفادتهم من الخدمات الاجتماعية، والعمل، والعدالة، والأصول، وكذلك من خلال تحسين المشاركة في صنع القرارات السياسية وفي المجتمع.

٧- وسيشمل أعضاء فريق المناقشة المفوض السامي لحقوق الإنسان ومتحدثين رئيسيين. وسيضم أيضاً ممثلين عن المجتمعات الفقيرة.

## الفريق ٢ - الفقر الريفي والفقر المدقع: فئات خاصة

٨- يعيش خمسة وسبعون في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية. ومن بينهم، يواجه الذين يعيشون في فقر مدقع (الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً، والأجراء، والعمال، والسكان الأصليون، وصيادو الأسماك، ولا سيما النساء) عقبات اجتماعية وسياسية واقتصادية خاصة تعوق تنمية قدراتهم وحياتهم، وهم يعيشون عموماً في مناطق هامشية ومندهورة ذات إمكانات اقتصادية ضعيفة. وكثيراً ما يجرمون من حقوقهم في الحصول على الموارد بسبب عدم كفاية الخدمات والعزلة الجغرافية والاستبعاد السياسي أو التهميش. ولكنهم يملكون أيضاً قدرة تنظيمية وحساً عميقاً بالتضامن. سيكون هدف هذا الفريق هو تعميق فهم مصادر رزق الفقراء الذي يعيشون في المناطق الريفية وكيفية تأثير ذلك على تمتعهم بحقوق الإنسان. وستستعرض المناقشات بالشهادات التي سيوفرها ممثلو تلك الفئات.

٩- وسيشمل أعضاء فريق المناقشة ممثلين عن الفئات التي تعيش في فقر مدقع، ومنظمات غير حكومية دولية وخبراء.

## الفريق ٣ - دور حقوق الإنسان في وضع استراتيجيات تنفيذية لمعالجة الفقر

١٠- أصبح الحد من الفقر هدفاً إنمائياً أساسياً، وتضع بلدان عديدة استراتيجيات إنمائية للحد من الفقر. وسيناقش هذا الفريق الطرق التي يمكن بها الاستفادة إلى أقصى درجة من قدرات التمكين التي تتيحها حقوق الإنسان من خلال هذه الاستراتيجيات، واستخدام تأثيرها في استحداث قوانين وسياسات ومؤسسات تستجيب حقيقة لاحتياجات الناس الذين يعيشون في فقر مدقع. وسيتم تناول إمكانات وصعوبات تحويل معايير حقوق الإنسان ذات الصلة والمبادئ الرئيسية لحقوق الإنسان مثل التمكين والمشاركة والمساءلة والمساواة وعدم التمييز إلى استجابات عملية. وسيطلب من أعضاء الفريق تدارس التأثيرات الملموسة التي سترتبها تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الحد من الفقر في الاستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية، وتأمين المساواة في الوصول إلى الأصول، وتشجيع الحكم الرشيد وتعزيز التضامن الوطني والدولي. وسيتم التشديد بشكل خاص على التدابير الرامية إلى تعزيز الحق في الأمن الشخصي والاقتصادي وإدماج الأشخاص الذي يعيشون في فقر مدقع والأشخاص الأكثر تهميشاً، مثل حماية حقهم في شغل السكن وحمايتهم من العنف، وضمان تمتعهم بالحقوق الاجتماعية ومشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

١١- وسيشمل أعضاء فريق المناقشة ممثلين من المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات و/أو القطاع الخاص.

#### الفريق ٤ - توصيات بشأن العناصر اللازمة لإدراج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر

١٢- سيتكون هذا الجزء الأخير من عروض وجيزة يقدمها مقرر كل الأفرقة، وتعقبها مناقشة وتعليقات يقدمها المشاركون. وسيُنظَّم المقررون تقاريرهم في شكل توصيات بعناصر تؤخذ في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ القواعد والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع. وبالتالي ستشكل التوصيات إسهاماً في أعمال اللجنة الفرعية في هذا المجال.

#### الحواشي

- (١) وفقاً لقراري اللجنة الفرعية ١٢/٢٠٠٢ و ١٤/٢٠٠٣، اللذين أيدتهما لجنة حقوق الإنسان في مقررها ١٠٧/٢٠٠٣ وأيدهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرريه ٢٦٤/٢٠٠٣ و ٢١٧/٢٠٠٤.
- (٢) عملاً بمقررات الهيئات ذات الصلة، سيشارك ١٠ من أعضاء اللجنة الفرعية في المحفل الاجتماعي، الذي سينسقه خوسيه بينغوا.

-----